كلمة ونص

بقلم: نبيل الملاح

استغلال بشع

فرضت الأزمة التي مرت بها البلاد على الكثير من سكان بعض المناطق والأرياف ترك منازلهم والانتقال إلى المدينة واستئجار بيوت بأسعار عالية، لكنها كانت مقبولة إلى حد ما في البداية، لكن استمرار الأزمة وطول أمدها وارتفاع معدل التضخم أدى إلى ارتفاع الإيجارات بشكل كبير يفوق طاقة المستأجرين الذين هم بمعظمهم من ذوي الدخل المحدود؛ فإيجار بيت صغير في منطقة شعبية تجاوز ثلاثمئة ألف ليرة في الوقت الذي بقي دخل المستأجر لا يتجاوز مئة ألف ليرة، ولنقل مئتا ألف ليرة.

ويتم ذلك وفقاً للقانون الذي أعطى المالك حق التأجير لمدة محدودة يمكنه بعدها إخلاء المستأجر عن طريق دوائر التنفيذ مباشرة، وأنا لا أعترض على هذا القانون؛ لكني أعترض على ما يقوم به الملاك برفع الإيجارات بشكل كبير وفقاً لأسعار صرف الدولار التي باتت المرجعية الأساسية في تحديد أسعار المواد والسلع والبضائع بمختلف أنواعها وتصنيفها.

وهنا تأتي مسؤولية الحكومة ومجلس الشعب في وضع الضوابط اللازمة للجم الارتفاع الجنوني لأسعار المنتجات الزراعية والحيوانية التي لا ترتبط تكاليف إنتاجها بالدولار، وكذلك الإيجارات التي لا يجوز بحال من الأحوال ربطها بأسعار صرف الدولار.

على السلطتين التشريعية والتنفيذية تعديل القانون بما يؤدي إلى عدم ترك تحديد الإيجارات للمالك بشكل مطلق، ووضع نسب معقولة لزيادة الإيجارات بما يتناسب مع قدرة المستأجرين.

أطالب بذلك وأنا مدرك أن بعض المالكين يعتاشون من الإيجار الذي يحصلون عليه، وأعتقد أن معظم هؤلاء يرفعون الإيجار بنسبة ليست كبيرة، لكنها تبقى فوق حدود إمكانية المستأجرين.

لكن أغلبية المؤجرين هم من المستثمرين المستغلين الذين يتعاملون مع المستأجرين وفق حساباتهم التجارية المستندة إلى أسعار صرف الدولار.

لابد من تكريس وتفعيل مفهوم التكافل الاجتماعي ليكون الناس عوناً لبعضهم بعضاً ويتساعدون في تقاسم آثار الأزمة وتداعياتها، وأن يأخذ كل منا بعين الاعتبار إمكانية الآخرين وعلى الأخص المستأجرين الذين يمكنهم الاستغناء عن كثير من الاحتياجات الغذائية والصحية؛ لكن لا يمكنهم التخلي عن منازل تؤويهم.

إن الأزمة بتداعياتها تحتاج إلى رجال دولة يبتكرون الحلول الناجعة التي تُعالج الواقع بحكمة وعدالة وتمنع الاستغلال بكل أشكاله.

باحث وزير سابق

أسواق دمشق اليوم

جمود في سوق الهال وعبوات الزيت والسمنة الصغيرة تغيب من أسواق الجملة

- مدير الأسعار: تجار خفضوا أسعارهم أقل من «النشرة التموينية» لتصريف بضائعهم
- مدير السورية للتجارة بدمشق: إقبال كبير على الشراء من صالاتنا

محمود الصالح

وردت شكاوى إلى «الوطن» عن غياب عبوات الزيت والسمنة الصغيرة من سعة لتر وكغ من الأسواق، التي أكدت نتائج الجولة الميدانية على أسواق دمشق لرصد واقع توافر المواد الأساسية والتي بدأت من سوق البزورية في الزبلطاني الذي غابت عنه عبوات الزيت والسمنة الصغيرة، مع جمود واضح في حركة البيع، وكذلك الحال في أسواق المفرق في المدينة.

وأجرت «الوطن» استطلاعاً ميدانياً أمس لأسواق دمشق ورصدت أسعار المواد الضرورية، في الزبلطاني غابت العبوات الصغيرة سعة لتر واحد من مادة الزيت من أغلب المحال، وكذلك الحال بالنسبة لمادة السمنة التي سجلت سعر ٦ آلاف ليرة للكيلو الواحد، ومن وجد عنده كميات قليلة يرفض البيع، أما عبوات ١٦ كيلو للسمنة فتراوحت أسعارها بين ١٣٠ إلى ١٧٠ ألف ليرة وزيت دوار الشمس ببعت التنكة سعة ١٦ لتراً بسعر ١٤٠ ليرة سورية وأسعار الرز تراوحت في سوق الجملة في الزبلطاني بين ٢٥٠٠ ليرة إلى ٤٥٠٠ ليرة، والتمور تراوح سعر العلبة ٥ كغ بين ٢٢ ألفاً إلى ٣٦ ألف ليرة سورية.

في سوق الهال سجلت أسعار الخضر انخفاضاً واضحاً باستثناء البطاطا، حيث تراوحت أسعار البذورة بين ٥٥٠ ليرة إلى ٧٠٠ ليرة حسب نوعيتها بينما سجل الفول الأخضر سعراً تراوح بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ليرة والبطاطا بين ٧٠٠ ليرة إلى ٨٥٠ ليرة والثوم الأخضر ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ ليرة والبصل الفريك ٦٠٠ ليرة سورية والليمون الحامض ٨٠٠ ليرة والبرتقال الشموطي ١٢٠٠ ليرة والموز يباع بسعر ٢٢٠٠ إلى ٢٦٠٠ ليرة بالجملة.

أصحاب محال الجملة في سوق الهال أكدوا وجود تراجع كبير في كميات البيع تصل إلى ٣٠ بالمئة عما كانت عليه في الشهر الماضي.

في سوق الخضر في شارع الثورة الذي يعتبر من أرخص أسواق دمشق سجل الموز سعراً حيث يباع بين ٢٠٠٠ ليرة إلى ٢٣٠٠ ليرة والفول الأخضر ٧٠٠ ليرة والتفاح نوع أول ١٠٠٠ليرة والفطر الأبيض ٥٠٠٠ ليرة والثوم الأخضر ألف ليرة والفريز ألف ليرة والبرتقال ١٨٠٠ ليرة والقلبقلة الخضراء ٣٥٠٠ ليرة والبندورة نوع أول ٨٥٠ ليرة والبطاطا المالحة ١١٠٠ ليرة والخيار ألف ليرة والباذنجان الأسود ٩٠٠ ليرة سورية، والبيض تراوح سعره بين ٥٥٠٠ ليرة إلى ٧٠٠٠ ليرة للطبق وفقاً للوزن، وغاب الزيت النباتي عن السوق باستثناء عبوات الزيت المخصصة للمساعدات التي تباع بسعر ٨ آلاف ليرة للتر الواحد.

أما الرز فقد سجل في سوق البزورية في شارع الثورة ٤٥٠٠ والحمص اليابس ٣٠٠٠ والبرغل الخشن ٢٠٠٠ ليرة والعدس المجروش ٢٥٠٠ ليرة والسميد الناعم ٢٣٠٠ ليرة، وبيعت المرتديلا ٥٥٠٠ ليرة والطون ٢٥٠٠ ليرة والرز الهندي ٣٠٠٠ ليرة والرز المصري ٢٨٠٠ ليرة ورز الكبسة ٢٨٠٠ ليرة والطحين الأبيض ١٨٠٠ ليرة والفول اليابس ٢٨٠٠ ليرة والزعتر الأحمر ٥٠٠٠ ليرة والفريكة ٥٥٠٠ ليرة والرز الأصفر ٣٥٠٠ ليرة.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أصدرت أمس الأول تسعيرة المواد الأساسية ومنها السكر ٢١٠٠ ليرة والرز الصيني ٢٥٠٠ ليرة دوار الشمس ٣٨٠٠ ليرة والهندي ٤٠٠٠ ليرة وزيت والإسباني ٧٧٠٠ ليرة والسمن النباتي ٦٨٠٠ ليرة والشاي ١٨ ألف والطون ٢٤٠٠ ليرة والعدس المجروش ٢٢٠٠ ليرة والبرغل ١٨٠٠ ليرة.

جولات على الأسواق

مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي ونوس بيّن لـ«الوطن» أنه بناء على الإجراءات الحكومية الأخيرة الهادفة إلى منع الاحتكار وتخفيض الأسعار، وبعد اجتماع مع غرفة التجارة والصناعة تم إصدار نشرة لأسعار بعض المواد الأساسية، مشيراً إلى قيام دوريات حماية المستهلك أمس الأول بجولة على أسواق دمشق وكذلك باقي المحافظات لمراقبة تطبيق تلك النشرة والتأكد من مدى الالتزام بهذه التسعيرة، ومن الالتزام بالإعلان عن الأسعار، مضيفاً: وجدنا انخفاضاً واضحاً في أسعار أغلب البضائع في سوق البزورية وفي الزبلطاني وصل إلى نسبة ٣٠ بالمئة.

وعن تقسيره لوجود مواد تباع الآن في الأسواق بسعر أقل من سعر نشرة الوزارة بيّن ونوس أنه عند وضع النشرة في نهاية الأسبوع الماضي كان سعر الصرف مرتفعاً ومع بداية الأسبوع انخفض سعر الصرف لذلك البعض من التجار يسعون إلى طرح بضاعتهم، فخفضوا الأسعار أقل من النشرة، وقال: الآن نقوم بدراسة واقع الأسعار لإصدار تسعيرة جديدة، مشيراً إلى وجود تراجع في البيع والتصريف لما هو منتج من البضائع نتيجة ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلكين.

تدخل إيجابي

وبغية مقارنة أسعار التدخل الإيجابي الذي تقوم به السورية للتجارة سألنا مدير فرع دمشق لؤي حسن الذي أكد وجود إقبال كبير على الشراء من صالات السورية للتجارة لدرجة أن البعض من الصالات انتهت منها بعض الأصناف ويتم رفدها الآن بكميات جديدة من المستودعات والسبب في ذلك هو وجود فرق واضح بين أسعار السورية للتجارة ونوعية موادها المطروحة مع أسعار الأسواق، وكذلك استقرار الأسعار في جميع صالات المؤسسة.

وبيّن أن البرغل يباع بسعر ٩٧٥ ليرة والعدس المجروش ١٤٠٠ ليرة والقمح ٩٥٠ ليرة والعدس الحب ١٣٥٠ ليرة والسمنة ٢ كغ ١٢ ألف ليرة والطحين ١٩٠٠ ليرة والمعكرونة ١٤٢٥ ليرة والشعيرية ١٣٠٠ ليرة ورب البذورة وزن ١٣٥٠ غ ٢٨٥٠ ليرة سورية، وهي أقل من أسعار السوق بنسبة كبيرة.

مديرة تموين السويداء: تدعو المواطنين للشكوى وعدم السكوت على مخالفات التجار

السويداء - عبير صيموعة

أدى التحسن الذي شهدته أسعار الصرف في الأيام القليلة الماضية إلى انخفاض أسعار بعض المواد الغذائية في أسواق مدينة السويداء، حيث انخفض سعر عبوة الزيت أربعة ليترات من ٤٢ ألفاً إلى ٣٥ ألف ليرة وسعر عبوة الليتر منه إلى ٩ آلاف بعد أن وصل سعرها إلى ١١ ألفاً و٥٠٠ ليرة كما سجل كيلو السكر ٢٢٠٠ بعد أن تجاوز سعره سابقاً الـ٢٨٠٠ ليرة لتنخفض معه أسعار بعض البقوليات بحوالي ٢٠٠ إلى ٣٠٠ للكيلو الواحد من عدس وبرغل وحمص، إلا أن بعض المحال التجارية والبقالات الصغيرة وخاصة في القرى والبلدات أبقت على أسعارها تحت مبرر أصحابها بأنهم تسوقوا بضائعهم ضمن الأسعار المرتفعة ولن يخفضوا حتى تنفد بضاعتهم ويتسوقون بأسعار جديدة.

كما رصدت «الوطن» اليوم في أسواق المحافظة حالة من شبه الجمود في المبيعات جراء عدم استقرار أسعار الصرف الذي أربك الأهالي والتجار على حد سواء.

وأشار جميع من التقتهم «الوطن» إلى انخفاض الطلب خاصة أن نشرات الشركات الموردة لم تصل إلى أي منها حتى اليوم مع عدم وصول سياراتها المحملة بالبضائع وخاصة لمادتي الزيت أو المتة التي انخفض سعرها بواقع ٤٠٠ لعبوة ٢٥٠ غراماً و٧٠٠ ليرة للعبوة وزن نصف كيلو، بانتظار النشرات السعرية الجديدة من الموردين للمواد، بينما أشار الأهالي إلى ارتفاع أسعار جميع أنواع الخضار مقارنة بالأيام السابقة ليبقى مبرر أصحاب محلات البيع المفرق والبسطات ورود الخضار من تجار الجملة وأسواق الهال وأسعار النقل التي ارتفعت بالضرورة جراء عدم توفر المحروقات بالكميات المطلوبة.

بدورها رئيسة دائرة حماية المستهلك بالسويداء رشا رحروح أكدت لـ«الوطن» أن عدم استقرار أسعار الصرف خلق نوعاً من الارباك في الأسواق جراء عدم التزام كثير من التجار بالتسعيرة التموينية للمواد التي جرى تعميمها على الأسواق، الأمر الذي ألزم الدائرة بالضرورة بمطابقة الأسعار مع الفواتير الواصلة إلى تجار الجملة والمفرق في المحافظة وليس حسب الأسعار في دمشق حيث يتم تنظيم الضبوط بحال التلاعب بالأسعار أو عدم الإعلان عنها.

وأضافت رحروح: إن المديرية كثفت دورياتها في الأسواق لضبط كل مخالف، مطالبة المواطنين في هذه المرحلة بتفعيل ثقافة الشكوى والتواصل مع المديرية وعدم السكوت عن أي مخالفة.

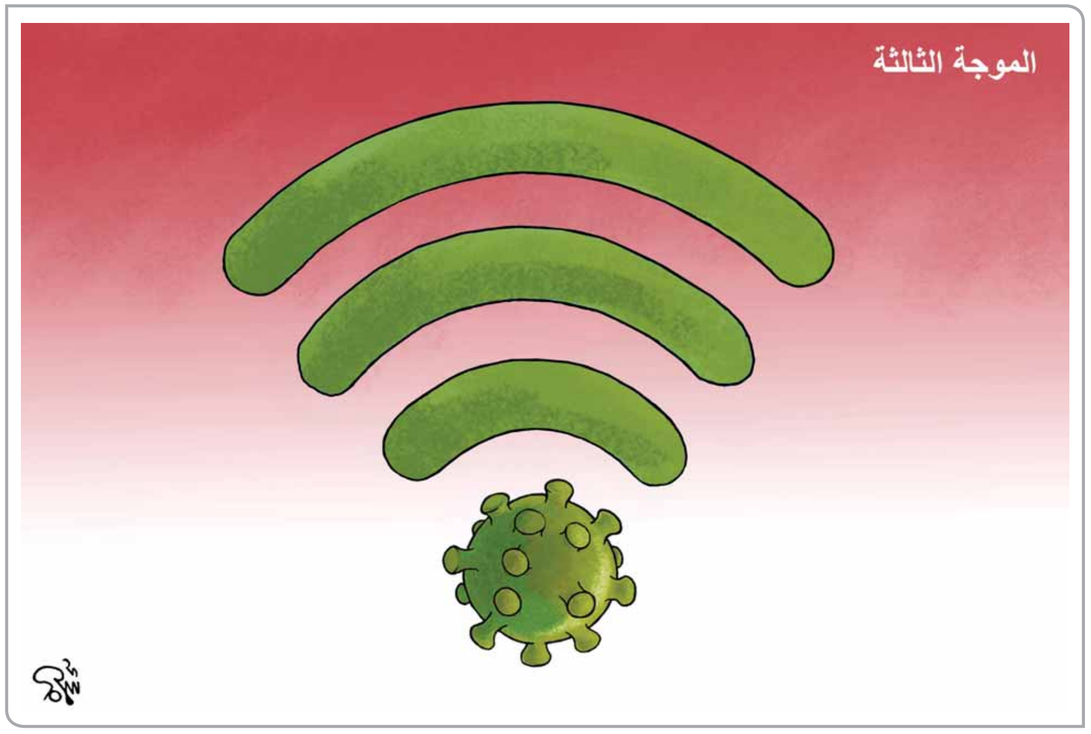

٨٠ بالمئة من حجم العمل الإغاثي رغم ظروف الحرب قدمته الدولة السورية

وزيرة «الشؤون»: هناك فجوة بين أثر ما قدمته المنظمات الدولية على الأرض وفواتير العمل الإغاثي المسجلة علينا

حمص - نبال إبراهيم

بينت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل سلوى عبد الله في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الحجم الأكبر من العمل الإغاثي قدمته الدولة السورية، لافتة إلى أنه وبالعودة إلى كل قوائم العمل الإغاثي في سورية يتضح أن الدولة على الرغم من ظروف الحرب المدمرة قدمت ٨٠ بالمئة من حجم العمل الإغاثي على مستوى الأرض، في حين أن المنظمات الدولية مجتمعة بكل ما تسوقه من إعلان بهذا المجال قدمت جزءاً بسيطاً، لافتة إلى أن المجتمع المدني قدم جزءاً كبيراً بدعم العمل الإغاثي.

عبد الله أكدت وجود فجوة بين ما صرح به من المنظمات وما سجل علينا من فواتير بالعمل الإغاثي وما بين الأثر على الأرض، آملةً أن يتم تجاوز كل هذه الفجوات والوصول إلى إعادة إعمار البلد بجهد وتكافل الجميع.

وأشارت إلى أن هناك الكثير من الخلل في هذا الملف، حيث إن هناك علاقات تعاون مشتركة ما بين المنظمات الدولية وجمعياتنا من دون معرفة أو اطلاع وزارة الشؤون الاجتماعية، مبينة أن هذا حصل في زمن الحرب وما زال يحصل حتى الآن، منوهة إلى أن الوزارة تعول كثيراً على صدور القانون الجديد لعمل المنظمات غير الحكومية والذي سيضبط بشكل أو آخر هذه العلاقة.

ولفتت إلى أنه ليس من المتوقع أن يتم ضبط هذه العلاقة بنسبة ١٠٠ بالمئة لكن ستحاول الوزارة قدر الإمكان أن تكون هذه العلاقة منضبطة وأن تتوجه المشاريع ضمن رؤية الدولة واحتياجات المجتمع السوري.

من جانبه كشف محافظ حمص بسام بارسيك في تصريح لـ«الوطن» أن المحافظة حالياً في طور الانتهاء من خريطة GIS التي تعنى بالتنمية الريفية والتي تتضمن معرفة ما هي مصادر الثروة النباتية والحيوانية والمنتجات الموجودة على مستوى كل قرية على امتداد ريف المحافظة، بالإضافة إلى كيفية تسويق هذه المنتجات باعتبار ذلك من أهم النقاط بموضوع التنمية الريفية، لأنه بوجود منتجات من دون تسويق لها لا يمكن تحقيق الفائدة المرجوة من ذلك.

وأشار إلى وجود ٣ مراكز تنمية ريفية كبرى ومهمة في المحافظة، إضافة إلى وجود عشرات وحدات التصنيع الغذائية وغير الغذائية، لافتاً إلى أنها ستكون الركيزة الأساسية ليتم الاستناد إليها بتنفيذ الهدف الأساسي للتنمية الريفية.

وأشار المحافظ إلى تميز محافظة حمص بالتكافل والتعاضد الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية عند رجال الأعمال والصناعيين من خلال تقديمهم المساعدة للعائلات الأكثر احتياجاً، معتبراً أن المحافظة سباقة عن كل المحافظات الأخرى بهذا العمل.

العكام: ضرورة تعديل قانون العقود العام

رئيس مجلس الدولة لـ«الوطن»: قريباً تقرير عن أسباب الخلل في إبرام العقود وخسارة الدولة بعض الدعاوى أمام القطاع الخاص

محمد منار حميجو

بينما كشف رئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي أن المجلس أعاد الكثير من العقود إلى الجهات التي صدرت عنها لوجود خلل فيها، أكد أستاذ كلية الحقوق في جامعة دمشق وعضو مجلس الشعب محمد خير العكام أن قانون العقود العام بحاجة إلى تعديل.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر الضللي أن وجود خلل في بعض العقود التي يتم تنظيمها يعود إلى قلّة الخبرة ببعض الدوائر القانونية لذلك يتم إرجاع العقد إلى الجهة المعنية وبيان الخطأ لتصحيحه قبل إرساله ثانية إلى مجلس الدولة.

وأكد الضللي أنه قريباً سوف يعد المجلس تقريراً عن أسباب الخلل في إبرام العقود وخسارة الدولة بعض الدعاوى أمام القطاع الخاص والأفراد والمرفوعة في المجلس وغيرها، واقتراح الحلول لرفعها للجهات المختصة، موضحاً أنه عندما يتخذ مجلس الدولة قراراً بحق إحدى إدارات الدولة فهذا يعني أنه يوجد خلل فيها.

وكشف الضللي أنه تم إصدار الكثير من الأحكام تم من خلالها إنصاف الموظفين فيها بعدما تم اتخاذ قرارات غير صحيحة بحقهم، منها متعلقة بإعادتهم إلى العمل وأخرى بإرجاعهم إلى مكان عملهم بعدما تم تظلمهم وفق قرارات غير صحيحة.

وكشف الضللي أنه يوجد في المجلس أكثر من ٦ آلاف دعوى، مشيراً إلى أنه يتم حالياً العمل على توسيع ملاك المجلس ليصل إلى حدود ٣٠٠ قاض.

ولفت الضللي إلى أنه بعد منتصف العام الجاري من الممكن الإعلان عن مسابقة لتعيين عدد من القضاة في المجلس بعدما تم تعيين ١٥ قاضياً في العام الماضي.

من جهته أكد العكام أن قانون العقود العام بحاجة إلى تعديل وإعادة نظر، وحسب المعلومات فإنه كانت هناك جدية لدى الحكومة بتعديله وتم تشكيل لجان ووضعت نتائج ومسودات كانت شبه جاهزة لهذا القانون، مضيفاً: لكن لا أعلم أين وصلت؟.